تغيرت الدلالة تبعاً لذلك التغيير، مما يجعل قيمة هذه البنى الأربع ترتكز على صورتها القائمة وبالأخص البنية الثالثة (البنية التركيبية)[25]. لأنها بنية انتاجية وليست بنية (تعبيرية). ويبدو أن الجرجاني قد أحس بذلك حين أشار إلى أن (الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها)[26]. وقصده من ذلك أن الدلالات التي تتولد عن نظام السياق في الجملة هي تشكل ناتج عن الجملة وليست معنى سابقاً عليها. وهذه عند الجرجاني ظاهرة بلاغية بها يتحول الكلام من معناه الاصطلاحي إلى دلالة جديدة. وهذا التحول اللغوي هو سر مفهوم المجاز الذي (يفيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع وتنقلها عن دلالة إلى دلالة أو ما قارب ذلك)[27]. وهذه إمكانية لغوية تبلغ حد السمة لأن اللغة ـ كما يقول الجرجاني، سابقاً بذلك السيميولوجيين ـ: (تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه)[28].

وكون العلامة تعني الشيء وخلافه ليست مجرد صفة ممكنة للغة، ولكنها أيضاً ضرورة جمالية، عدمها يجعل القول بلا مزية (وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل «القول» في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر)[29]. وقوله (ظاهر

(25) أخذت مسميات هذه البنى من المسدي: **اللسانيات وأسسها المعرفية**، 33.

(26) الجرجاني: **أسرار البلاغة**، 376.

(27) المرجع السابق 385.

(28) السابق 347.

(29) الجرجاني: **دلائل الاعجاز** 221.